د. بن زيدان زوينة
جامعة الجزائر1 | بن يوسف بن خدة كلية الحقوق

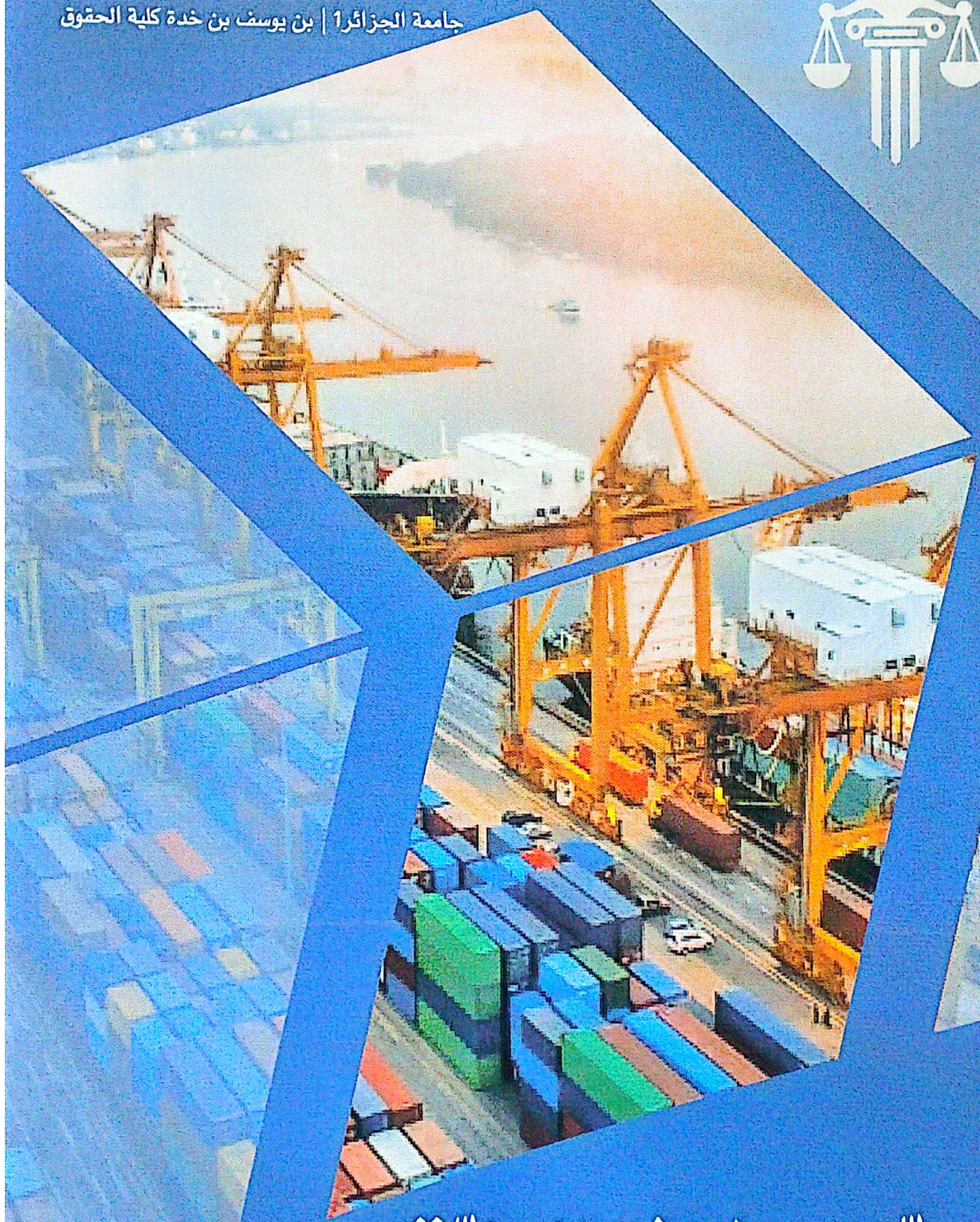

الضّوابط القانونيّة للممارسات التّجاريّة

دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع
DAR OUMMA

Scanné avec CamScanner

عنوان الكتاب: الضوابط القانونية للممارسات التجارية
اسم المؤلف: الدكتورة بن زيدان زوينة
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 199
ISBN : 978-9969-615-59-3
منشورات دار لايمة، 2025
الإيداع القانوني: نوفمبر-2025

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال :550.085.725 (0) 213 +

WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2025

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة.....5

الفصل الأول: مجال تطبيق قانون الممارسات التجارية.....11

المبحث الأول: تطبيق قانون الممارسات التجارية من حيث النشاط..... 11

المطلب الأول: تطبيق قانون الممارسات التجارية على نشاط الإنتاج..... 12

المطلب الثاني: تطبيق قانون الممارسات التجارية على نشاط التوزيع 14

المطلب الثالث: تطبيق قانون الممارسات التجارية على نشاط الخدمات 15

المبحث الثاني: تطبيق قانون الممارسات التجارية من حيث الاشخاص..... 17

المطلب الأول: الأشخاص المعنيين بصفة العون الاقتصادي 18

المطلب الثاني: ممارسة النشاط في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها 21

الفصل الثاني: مبدأ شفافية الممارسات التجارية 23

المبحث الأول: الالتزام العون الاقتصادي بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع 23

المطلب الأول: المقصود بالالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع..... 24

الفرع الأول: تعريف الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع 24

الفرع الثاني: مضمون الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع..... 26

الفرع الثالث: خصائص الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع..... 29

أولا: الالزامية 29

Scanné avec CamScanner

ثانيا: العمومية 29

ثالثا: الوضوح 30

المطلب الثاني: تنفيذ الالتزام بالأسعار والتعريفات وشروط البيع..... 33

الفرع الأول: وسائل تنفيذ الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات 33

أولا: وسائل تنفيذ التزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات في العلاقة بين العون الاقتصادي والمستهلك..... 34

ثانيا: وسائل تنفيذ التزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات في العلاقة بين الاعوان الاقتصاديين فيما بينهم 37

الفرع الثالث: الالتزام بالإعلام بشروط البيع..... 39

المبـــحث الثـــاني: الالـــتزام بالفـــاتـــــورة 41

المطلب الأول: مضمون الالتزام بالفاتورة..... 41

الفرع الأول: تعريف الفاتورة 42

الفرع الثاني: أهمية الفاتورة 43

أولا- الفاتورة وسيلة لشفافية المعاملات التجارية 44

ثانيا-الفاتورة وسيلة إثبات المعاملات التجارية 44

ثالثا-الفاتورة وسيلة محاسبية 45

الفرع الثالث: شروط التعامل بالفاتورة 46

أولا-البيانات المتعلقة بأطراف المعاملة 46

ثانيا- البيانات المتعلقة بموضوع المعاملة 48

Scanné avec CamScanner

ثالثا-البيانات المتعلقة بمميزات المنتوج او الخدمة 49
رابعا- البيانات المتعلقة بالفاتورة 49
المطلب الثاني: بدائل الفاتورة والفاتورة الالكترونية 52
الفرع الأول: وصل التسليم 53
أولا-أن يكون البيع بصفة متكررة ومنتظمة لنفس الزبون 53
ثانيا-وجود عملية تجارية 53
ثالثا- التعامل بوصل التسليم بناء على مقرر بمنح رخصة من طرف الإدارة المكلفة بالتجارة 54
الفرع الثاني: الفاتورة الاجمالية 54
الفرع الثالث: سند التحويل 55
الفرع الربع: سند المعاملة التجارية 56
الفرع الخامس: الفاتورة الالكترونية 58
الفصل الثالث: مبدأ نزاهة الممارسات التجارية 63
المبحث الأول: الممارسات التجارية غير الشرعية 63
المطلب الأول: منع ممارسة الأعمال التجارية دون اكتساب الصفة القانونية 64
الفرع الأول: تحديد الأعمال التجارية 65
الفرع الثاني: الصفة القانونية المطلوبة لممارسة الأعمال التجارية حسب قانون 04-02 . 67
المطلب الثاني: رفض البيع أو أداء الخدمة دون مبرر شرعي 68
الفرع الأول: تعريف رفض البيع أو تأدية الخدمة بدون مبرر شرعي 69

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: شروط حظر رفض البيع أو تأدية الخدمة 71
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة عن حظر البيع بدون مبرر شرعي 74
المطلب الثالث: البيع بالمكافأة 75
الفرع الأول: تعريف البيع بالمكافأة 75
الفرع الثاني: شروط حظر البيع بالمكافأة 76
أولا: ضرورة وجود عقد أو إيجاب عنه 77
ثانيا: أن يقترن إبرام العقد بتقديم مكافأة 77
ثالثا: أن تكون المكافأة مجانية وموضوعها سلع أو خدمات..... 78
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على البيع بالمكافأة 79
أولا: المكافآت من نفس نوع السلعة أو الخدمة موضوع العقد 79
ثانيا: الأشياء الزهيدة والخدمات ضئيلة القيمة 80
ثالثا: العينات 80
المطلب الرابع: البيع المتلازم (البيع المشروط) 81
الفرع الأول: تعريف البيع المتلازم 81
الفرع الثاني: صور البيع المتلازم 82
-أولا: اشتراط البيع بكمية مفروضة 83
ثانيا: بيع منتج ملازم لبيع آخر أو لتقديم خدمة..... 84
ثالثا: اشتراط تأدية خدمة بخدمة أخرى أو شراء سلعة 84
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على البيع المتلازم (المشروط) 85

Scanné avec CamScanner

أولا: أن تكون المنتجات المشكلة لحصة واحدة ومن نفس النوع..... 85
ثانيا: أن تكون الوحدات المشكلة لحصة واحدة معروضة للبيع بصفة منفصلة..... 85
المطلب الخامس: البيع التمييزي 86
الفرع الأول: تعريف البيع التميزي 86
الفرع الثاني: شروط قيام التمييز 87
أولا: وجود علاقة تعاقدية 88
ثانيا: أن يكون التمييز على أعوان لهم وضعية مماثلة 88
ثالثا: أن يكون التمييز فعلي غير مبرر بمقابل حقيقي 89
الفرع الثالث: صور البيع التمييزي..... 90
أولا: الأسعار 90
ثانيا: شروط البيع أو الشراء..... 91
ثالثا: أجل التسديد 91
المطلب السادس: إعادة البيع بسعر أدنى من سعر تكلفتها الحقيقي 92
الفرع الأول: تعريف إعادة البيع بسعر أدنى من سعر التكلفة الحقيقي 92
الفرع الثاني: شروط حظر إعادة البيع بسعر أدنى من سعر التكلفة الحقيقي 94
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على قاعدة حظر إعادة البيع بسعر أدنى من سعر التكلفة 96
أولا: حالة السلع سهلة التلف والمهددة بالفساد السريع..... 96

Scanné avec CamScanner

ثانيا: السلع التي بيعت بصفة إرادية أو حتمية بسب تغيير النشاط أو إنهائه أو إثر تنفيذ حكم قضائي 97

ثالثا: السلع الموسمية التي تنتهي صلاحيتها بانتهاء الموسم المعين 97

رابعا: السلع المتقادمة أو البالية تقنيا 98

خامسا: السلع التي تم التموين منها أو يمكن التموين منها من جديد بسعر أقل من سعرها السابق 98

سادسا: السلع التي يكون فيها سعر إعادة البيع يساوي السعر المطبق من طرف الأعوان الاقتصاديين الآخرين 98

المطلب السابع: إعادة بيع المواد الأولية في حالتها الأصلية والاستثناءات الواردة عليها 99

الفرع الأول: شروط حظر إعادة بيع المواد الأولية في حالتها الأصلية 100

أولا: يجب أن تكون هناك عملية شراء سابقة للمواد الأولية 100

ثانيا: أن يكون هناك إعادة بيع 100

ثالثا: أن يكون بيع هذه المواد على حالتها الأصلية 101

رابعا: اشتراط نية التحويل عند شراء المواد الأولية 101

الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على حظر بيع المواد الأولية على حالتها الأصلية 102

أولا: حالة توقيف النشاط أو تغييره 103

ثانيا: حالة القوة القاهرة 103

المبحث الثاني: منع ممارسات أسعار غير شرعية 104

المطلب الأول: آليات تدخل الدولة في تحديد بعض الأسعار استثناء..... 104

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: آلية التحديد 105
الفرع الثاني: آلية التسقيف 106
الفرع الثالث: آلية التصديق 107
المطلب الثاني: صور الأسعار غير شرعية 109
الفرع الأول: ممارسة أسعار غير شرعية بطريقة مباشرة (خفض أرفع الأسعار المقننة) 109
الفرع الثاني: ممارسة أسعار غير شرعية بطريقة غير مباشرة 110
أولا: عدم إيداع تركيبة الأسعار والخدمات 110
ثانيا: التلاعب بأسعار السلع والخدمات 111
المبحث الثالث: الممارسات التجارية التدليسية 113
المطلب الأول: تزييف الممارسات التجارية 113
الفرع الأول: دفع أو استلام فوارق مخفية للقيمة 114
الفرع الثاني: تحرير فواتير وهمية او فواتير مزيفة 114
الفرع الثالث: إتلاف الوثائق التجارية والمحاسبة قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التجارية 115
المطلب الثاني: الاحتيال الاقتصادي والمضاربة غير المشروعة 117
الفرع الأول: حيازة منتوجات مستوردة أو مصنعة بصفة غير شرعية 117
الفرع الثاني: حيازة مخزون من المنتوجات بهدف تحفيز الارتفاع غير المبرر للأسعار 119

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: حيازة مخزون من منتوجات خارج موضوع تجارة التاجر الشرعية قصد بيعها 120
المبحث الرابع: الممارسات التجارية غير النزيهة 121
المطلب الأول: التعدي على مصالح الاعوان الاقتصادين المنافسين 121
الفرع الأول: تشويه سمعة عون اقتصادي منافس 122
أولا: شروط تطبيق المنع على تشويه سمعة عون اقتصادي منافس 122
ثانيا: صور تشويه سمعة عون اقتصادي منافس 123
الفرع الثاني: تقليد العلامات المميزة لعون اقتصادي 125
أولا: تعريف تقليد العلامة 125
ثانيا: مظاهر تقليد العلامة 127
الفرع الثالث: استغلال المهارات المهنية لعون اقتصادي دون ترخيص والاستفادة من الأسرار المهنية 128
أولا: استغلال المهارات المهنية لعون اقتصادي دون ترخيص 128
ثانيا: الاستفادة من الأسرار المهنية 129
الفرع الرابع: احداث اضطراب في تنظيم عون اقتصادي منافس أو في تنظيم السوق 132
أولا: استهداف التنظيم الداخلي للمنافس 132
ثانيا: احداث اضطراب في تنظيم السوق 133
المطلب الثاني: الاشهار التضليلي 133

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: تعريف الاشهار التضليلي 134
الفرع الثاني: تحديد صور الاشهار التضليلي 136
أولا: الاشهار المفضي الى التضليل 136
ثانيا: الاشهار المفضي الى اللبس 137
ثالثا: الاشهار المضخم 137
الفصل الرابع: الآثار القانونية المترتبة على عدم احترام مبدئي الشفافية والنزاهة التجارية 139
المبحث الأول: الجزاءات المطبقة على العون الاقتصادي حسب القانون 04-02 . 139
المطلب الأول: الغرامات المالية كعقوبة أصلية 139
الفرع الأول: الغرامة المالية المحددة 140
الفرع الثاني: الغرامة النسبية 141
المطلب الثاني: الحجز كعقوبة تكميلية 142
الفرع الأول: تعريف الحجز 142
الفرع الثاني: أنواع الحجز 143
المطلب الثالث: المصادرة كعقوبة تكميلية 145
المطلب الرابع: منع ممارسة أي نشاط مذكور في المادة 2 من القانون 04-02..... 146
المطلب الخامس: نشر الحكم 147
المبحث الثاني: الجزاءات المطبقة على العون الاقتصادي حسب التشريع الجبائي .. 148
المطلب الأول: العقوبات المطبقة في شأن الفواتير غير القانونية 149

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: استعمال الطرق الاحتيالية من أجل التملص من الضريبة..... 151
المبحث الثالث: العقوبات المطبقة على العون الاقتصادي في قانون العقوبات..... 152
المطلب الأول: توقيع الجزاءات في قانون العقوبات..... 152
المطلب الثاني: الجزاءات المترتبة عن المسؤولية الجزائية..... 155
المبحث الرابع: المصالحة الودية في مجال الممارسات التجارية..... 156
المطلب الأول: تعريف المصالحة..... 156
الفرع الأول: التعريف الفقهي للمصالحة..... 156
الفرع الثاني: التعريف القانوني للمصالحة..... 157
المطلب الثاني: شروط المصالحة..... 159
الفرع الأول: الشروط الموضوعية للمصالحة..... 159
أولا: إمكانية إجراء المصالحة..... 159
ثانيا: ألا يكون العون الاقتصادي المخالف في حالة العود..... 161
ثالثا: أن تكون الإدارة المكلفة بالتجارة طرفا..... 162
رابعا: أن يكون المخالف عونا اقتصاديا..... 162
الفرع الثاني: الشروط الشكلية لإجراء المصالحة..... 163
أولا: اقتراح إجراء المصالحة من طرف الإدارة المختصة..... 163
ثانيا: تحديد مبلغ غرامة المصالحة..... 164
ثالثا: معالجة محاضر المصالح المتعاونة..... 165
المطلب الثالث: الآثار المترتبة عن المصالحة..... 166

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: أثار المصالحة اتجاه أطرافها 167
أولا: إنهاء المتابعة القضائية 167
ثانيا: الأثر المقرر لاتفاق المصالحة على الحقوق. 167
الفرع الثاني: أثار المصالحة اتجاه الغير 168
الخاتمة 171
المصادر والمراجع 173
الفهرس 189

Scanné avec CamScanner

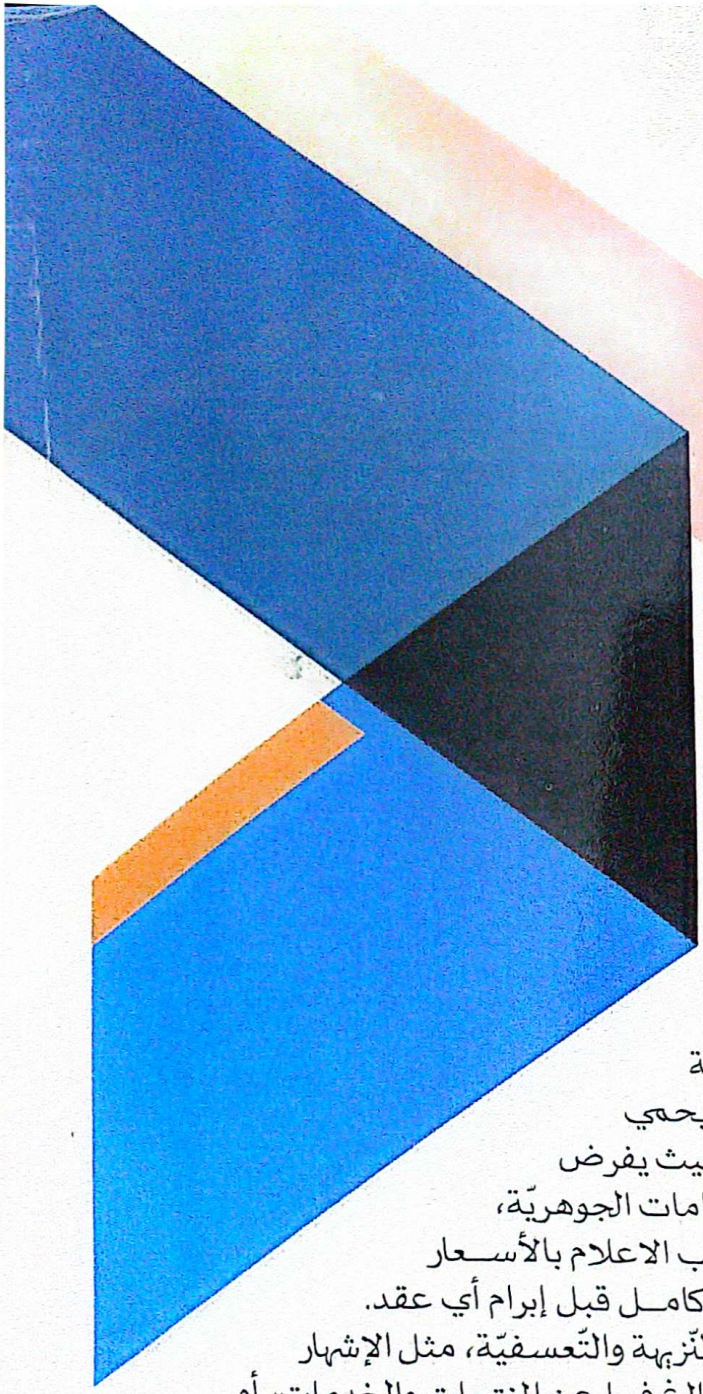

تهدف الضّوابط القانونيّة للممارسات التّجاريّة إلى إقامة إطار عمل يضمن النّزاهة والشّفافيّة في التّعاملات الاقتصاديّة، ويحمي كافة أطراف السّوق، خاصّة المستهلك. حيث يفرض على الأعوان الاقتصاديّين جملة من الالتزامات الجوهريّة، أبرزها الالتزام بالإعلام، الذي يستوجب الاعلام بالأسعار والتّعريفات وشروط البيع، بشكل دقيق وكامل قبل إبرام أي عقد. كما تحظر جميع الممارسات التّجاريّة غير النّزيهة والتّعسفيّة، مثل الإشهار التّضليلي الذي يقدّم معلومات كاذبة أو مبالغ فيها عن المنتجات والخدمات، أو إدراج شروط عقديّة مجحفة تخلّ بالتّوازن على حساب المستهلك. يخضع المخالفون لهذه الضّوابط لرقابة شديدة ويواجهون جزاءات قد تصل إلى غرامات ماليّة وعقوبات جنائيّة، بهدف ردع أي محاولة للمساس بالمنافسة النّزيهة وحقوق المستهلك الأساسيّة مع إمكانيّة اقتراح المصالحة من قبل الجهات المختصّة في حال توفّر الشّروط وكلّ هذا بهدف حماية المنافسة النّزيهة والحقوق الأساسيّة للمستهلك.

ISBN: 978-9969-615-59-3
9 789969 615593 1/161

إمسح هذا الرّابط
للاطلاع على الفهرس

القليعة - تيبازة
024 280 771
0550 085 725
WWW.NLLIBRAIRIE.COM

Scanné avec CamScanner